وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

مدكره معدمه صمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

زريق محي الدين

صوالحي أكرم عبد الباسط

تحت عنوان:

دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة

إشراف الدكتور

غلاب فاتح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
ميمون الطاهر	جامعة المسيلة	رئيسا
غلاب فاتح	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
جباري عبد الوهاب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

الفهرس العام

مقدمة	**04**
الفصل الأول :الإطارالعام للتنمية المستدامة و الاقتصاد الدائري	**05**
المبحث الأول :ماهية التنمية المستدامة	**05**
المطلب الأول :**التطور التاريخي للتنمية المستدامة**	**05**
أولا: مفهوم الاستدامة	**06**
ثانيا:أبعاد و مؤشرات قياس الاستدامة	**06**
ثالثا:مراحل تطبيق الاستدامة	**06**
المطلب الثاني :**آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**	**07**
أولا: سلسلة معايير الايزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)	**07**
ثانيا : مبادرة التقارير العالمية GRI	**11**
ثالثا:بعض النماذج(النموذج الايطالي)	**13**
المبحث الثاني :ماهية الاقتصاد الدائري	**14**
المطلب الاول : تطور مفهوم الاقتصاد الدائري لتجسيد الاستدامة	**16**
أولا :مفهوم الاقتصاد الدائري	**16**
ثانيا :مبادئ الاقتصاد الدائري	**16**
ثالثا :سمات الاقتصاد الدائري	**17**
المطلب الثاني: الاقتصاد الدائري (الأهداف ، الأهمية، معوقات التطبيق)	**18**
أولا: أهمية الاقتصاد الدائري	**18**
ثانيا: أهداف تطبيق الاقتصاد الدائري	**22**
ثالثا: معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري	**24**
المطلب الثالث :دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة	**28**

الفصل الأول :الإطارالعام للتنمية المستدامة و الاقتصاد الدائري

الفصل الأول :الإطارالعام للتنمية المستدامة و الاقتصاد الدائري

المبحث الأول :ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول :**التطور التاريخي للتنمية المستدامة**

أولا: مفهوم الاستدامة

ثانيا:أبعاد و مؤشرات قياس الاستدامة

ثالثا:مراحل تطبيق الاستدامة

المطلب الثاني :**آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**

أولا: سلسلة معايير الايزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)

ثانيا : مبادرة التقارير العالمية GRI

ثالثا:بعض النماذج(النموذج الايطالي)

المبحث الثاني :ماهية الاقتصاد الدائري

المطلب الاول : تطور مفهوم الاقتصاد الدائري لتجسيدالاستدامة

أولا :مفهوم الاقتصاد الدائري

ثانيا :مبادئ الاقتصاد الدائري

ثالثا :سمات الاقتصاد الدائري

المطلب الثاني: الاقتصاد الدائري (الأهداف ، الأهمية، معوقات التطبيق)

أولا: أهمية الاقتصاد الدائري

ثانيا: أهداف تطبيق الاقتصاد الدائري

ثالثا: معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري

المطلب الثالث :دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة:

منذ منح جائزة نوبل للسلام في عام 2007 لأعضاء الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ (IPCC) ، تشكل إجماع دولي حقيقي حول الحاجة إلى الحد من تغير المناخ. ليتنامى الاهتمام بموضوع التحديات البيئية الرئيسية الأخرى التي يجب معالجتها، بما في ذلك الحصول على المياه ، وتدهور التربة ، وفقد التنوع البيولوجي ،وندرة الموارد و النمو السكاني العالمي المطرد. (رفيقة، 2019)

ومن بين الحلول المطروحة، والتي شهدت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة سياسة الدائرية أو التدوير، التي تطورت وأصبحت اقتصادا قائما بذاته اصطلح عليه اقتصاديا بالاقتصاد الدائري، هذا الاقتصاد الذي يوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والموارد. ويركز على استخدام الموارد وإعادة تدويرها بالطريقة الأكثر فعالية وكفاءة، وكذلك على حماية البيئة. ويتسم الاقتصاد الدائري بانخفاض استهلاك الطاقة والموارد الأخرى، وانخفاض انبعاث الملوثات، وإنتاج اقل قدر ممكن من النفايات، و التمتع بالكفاءة العالية، و يتطلب الاقتصاد الدائري الأخذ بأساليب أكثر نظافة للإنتاج في الشركات فضلا عن تطوير المجمعات الصناعية الايكولوجية و التخطيط المتكامل القائم على الموارد من اجل التنمية الصناعية و التنمية الزراعية و التنمية في المناطق الحضرية.

و ينظر للاقتصاد الدائري في الجزائر على أنه محور للتنمية يمكن أن يساهم مستقبلا في تنويع الاقتصاد، من خلال وإنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد. ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي (حوالي 5%) . (رفيقة، 2019) ،يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في عملية التدوير .

كما يمكن أن يمثل الاقتصاد الدائري حلا للمعضلة التي سيعيشها الاقتصاد الجزائري في المستقبل بسبب محدودية الموارد.

الإشكالية :

يعتبر الاقتصاد الدائري اقتصاد حيوي يهدف الى تغيير الطريقة التي نعيش بها من خلال الاعتماد على الإبداع و التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك وتوفير العديد من الفرص لضمان الاستدامة و النمو على المدى الطويل ، بما يضمن الفائدة للجميع و يكون محفزا و بديلا يساعد الدول والمؤسسات على خلق توازن بين تحقيق التنمية المستدامة و حماية البيئة دون استنزاف قدرة هذه الدول على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة والمستمرة وفق تفكير جماعي هادف يواكب تكنولوجيا المعلومات .

وعليه تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل مفاده :

- **هل وصل وعي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بإتباع أنموذج الاقتصاد الدائري لتحقيق استدامتها ؟ .**

ومن أجل الإلمام بهذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- **هل تقوم المؤسسة محل الدراسة بإتباع أنموذج الاقتصاد الدائري؟.**
- **ما هي الأدوات و الآليات التي تستخدمها المؤسسة محل الدراسة ل....التنمية المستدامة؟**
- **ما مدى مساهمة أنموذج الاقتصاد الدائري في تحقيق استدامة المؤسسة محل المؤسسة؟**

الفرضيات :

- **هناك مستوى مقبول لدى المؤسسة محل الدراسة لتفعيل أنموذج الاقتصاد الدائري.**

الأهداف:

- **تهدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة أنموذج الاقتصاد الدائري في تفعيل التنمية المستدامة للمؤسسة محل الدراسة.**
- **التعرف على ماهية التنمية المستدامة و الاقتصاد الدائري.**
- **معرفة الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال التنمية المستدامة.**
- **معرفة موضع الحكومة الجزائرية و المؤسسات الاقتصادية في مسار إتباع أنموذج الاقتصاد الدائري .**

أهمية الدراسة:

- **تتناول هذه الدراسة أهمية تطبيق الاقتصاد الدائري في الحفاظ على البيئة ، والحد من استنزاف ثرواتها.**
- **أهمية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي .**
- **تفيد نتائج هذه الدراسة المسؤولين ومتخذي القرار في عرض أهم متطلبات الاقتصاد الدائري .**

المبحث الأول : ماهية الاستدامة

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستدامة

تمهيد :

أولا : مفهوم الاستدامة

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة (Sustainable Développement) فثم ما يزيد عن ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية، ولكن الملفت إلى النظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال،وعموما ورد مفهوما التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية un Développement Enivrement commission for عام 1987 التي رأستها جروهار. بروندتلاند Brundtland Gro herlm رئيسة وزراء النرويج السابقة التي أصدرت تقريرها المعروف " مستقبلنا المشتركOur Common Future وعرفت التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم1."

كما عرفها ديفرايز : " التنمية المستدامة باعتبارها عملية موازنة الوفاء بالاحتياجات الإنسانية/البشرية في إطار حماية البيئة الطبيعية من أجل توفير هذه الاحتياجات في الحاضر والمستقبل2." كما تعرف بأنها: " تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية3"

---

[1]- ثماف لزمد غنيم، ماجدة أبو زشط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2007 ص 25.

[2]- غادة علي موسى، **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**، بحوث واوراق عمل للمؤتمر العربي السادس للادارة البيئية بعنواف التنمية البشرية وأثارها علىالتنمية الدستدامة، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، المنظمة العربية للتنمية البشرية،2007 .ص 157.

[3]- شوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية**، مجلة الشؤون العربية،2006، ص 103.

وتعرف أيضا بأنها: "محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد1.

وفي تعريف آخر: "التنمية المستدامة تعني بالنسبة لأي مؤسسة تطبيق استَّراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تحقق احتياجات المشروع وأصحاب المصلحة في اليوم مع حماية الموارد البشرية والطبيعة في المستقبل2"

أما التعريف الاقتصادي: "تعرف الاستدامة بأنها تلك التنمية التي تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين النظم الثلاثة: الاقتصادي، البيئي والاجتماعي، من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل، وتتم بدائل عملية لاستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الصناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية تبقى تتوارث نفس القدر من رأس المال.3

وتأسيسا على ما سبق؛ فإن مضمون مفهوم التنمية المستدامة يتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرة الأجيال القادمة في مقابلة احتياجاتهم.

حيث يمكن تقديم تعريف التنمية المستدامة في أربع مراحل متمثلة في الآتي:

- **المرحلة الأولى** :فيها التنمية المستدامة تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل أقل ما يمكن من الطاقة والموارد، وينجم عنها أدنى حد من الغازات والملوثات التي ترفع درجة حرارة الأرض وتؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون ؛

---

[1]- لزمد عبد الكريم على عبد ربه، محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية،200، ص 290.

[2]- السيد أحمد السقا، مدثر طه أبو الخير، **مشاكل معاصرة في المراجعة**، مطابع غياشي، مصر، بدون سنة، ص 320.

[3]- صالح إبراهيم يونس الشعباني، خالص حسن يوسف الناصر، **دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، عدد ثلاثة وتسعون، 2012 ص 07.

- **المرحلة الثانية** :وفي هذه المرحلة يتم السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني والحد من الهجرة إلى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها وما ينجم عنها من مخلفات ملوثة للبيئة، وذلك عن طريق توفير كافة الخدمات لسكان الأرياف؛
- **المرحلة الثالثة** :جعل التنمية المستدامة سببا دائما لتطوير نوعية الإنسان معا، لأخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكانياته؛
- **المرحلة** الرابعة : تكون التنمية المستدامة متمثلة بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.1

ومن هنا يرى الباحث أنه لا يوجد اتفاق محدد حول تعريف التنمية المستدامة، ولكن جميعها تؤدي إلى نفس المفهوم وهو الإدارة السليمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

1- أبعاد و مؤشرات قياس الاستدامة:

وقبل التطرق إلى الأبعاد لابد من الإشارة إلى الركائز الثلاثة التي تبنى عليها التنمية المستدامة وفقا لتقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ألا و هي(الاقتصاد،البيئة،المجتمع).

من خلال المفاهيم المقدمة؛ نستخلص أن هناك ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة حسب الشكل التالي:

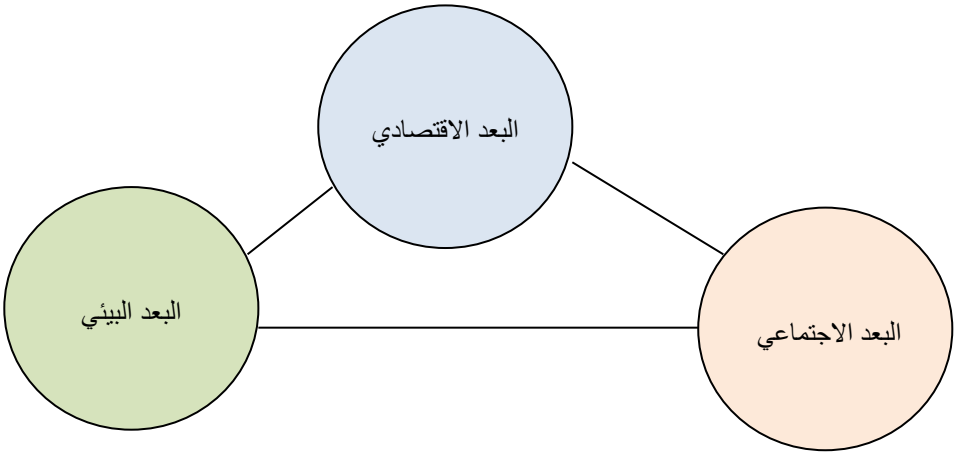

[1]- غلاب فاتح ،**إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتواه ،جامعة سطيف 1، **2017**، **ص 37**.

أما على مستوى المؤسسات الاقتصادية :فإن مفهوم التنمية المستدامة يدور جوهره حول مقابلة احتياجات المؤسسة الاقتصادية من الموارد دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في تلك الموارد، أي أن يكون الاستخدام في حدود التي تجعل هذه الموارد قابلة للتجديد ذاتيا، وهو الأمر الذي سيزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار لفترة أطول ، كما أنه سيمكنها من إنتاج أكبر قدر من المخرجات بأقل من المدخلات وسيقلل كذلك من مقادير المخلفات الضارة المنتجة مما يؤدي في النهاية إلى تقليل التكاليف الإجمالية لهذه المؤسسات1.

3- مراحل تطبيق الاستدامة :

المطلب الثاني: آليات تطبيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

أولا : سلسلة معايير الايزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)

أول مواصفة عالمية في المسؤولية المجتمعية تستخدم كدليل إرشادي اختيار يحول المسؤولية المجتمعية ولا يقصد منها الإلزام والاعتماد، فليس لها شهادة معتمدة كبعض المواصفات القياسية.

لا يقاد من المواصفة أن تكون دليلا على نشأة قانون دولي جديد متعارف عليه، وإن كان لا يلزم امتناع ذلك مستقبلا. لا يمكن للمواصفة الدولية أنتحل محل مسؤولية الدولة أو تغييرها ، بل إنها تحث على احترامها واحترام المواثيق الدولية المتعارف عليها عالميا.

وهذه المواصفة معدة للاستخدام من قبل جميع أنواع المؤسسات:

- ✓ في القطاع العام والقطاع الخاص.
- ✓ في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

[1]- محمود عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، **المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية 2013 ص 21.

تقدم ايزو 26000توجيهات لجميع أنواع المؤسسات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسئول اجتماعيا بتقديم إرشادات بخصوص:

- المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسئولية الاجتماعية.
- خلفية واتجاهات وخصائص المسئولية الاجتماعية.
- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية
- دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المئول اجتماعيا في المنظمة بأسرها ومن خلال سياساتها وممارساتها ضمن مجال نفوذها؛
- تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم.
- تبادل الالتزامات، والأداء و المعلومات الأخرى المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية.

حيث تتكون بنود المواصفة العالمية SO26000امن تمهيد ومقدمة وسبعة بنود وعدة ملاحق، حيث الشكل التالي يوضح نموذج هذه المواصفة:[1]

[1]- عوض سالم الحربي، **المسؤولية المجتمعية في ضوء المواصفة العالمية ISO26000** .متاح على الموقع الإلكتّروني التالي: http://www.aleqt.com/2010/03/21/article_366761.html /. **Retrieved on**: 10.03.2014

شكل رقم :1نموذج شامل للإيزو 26000

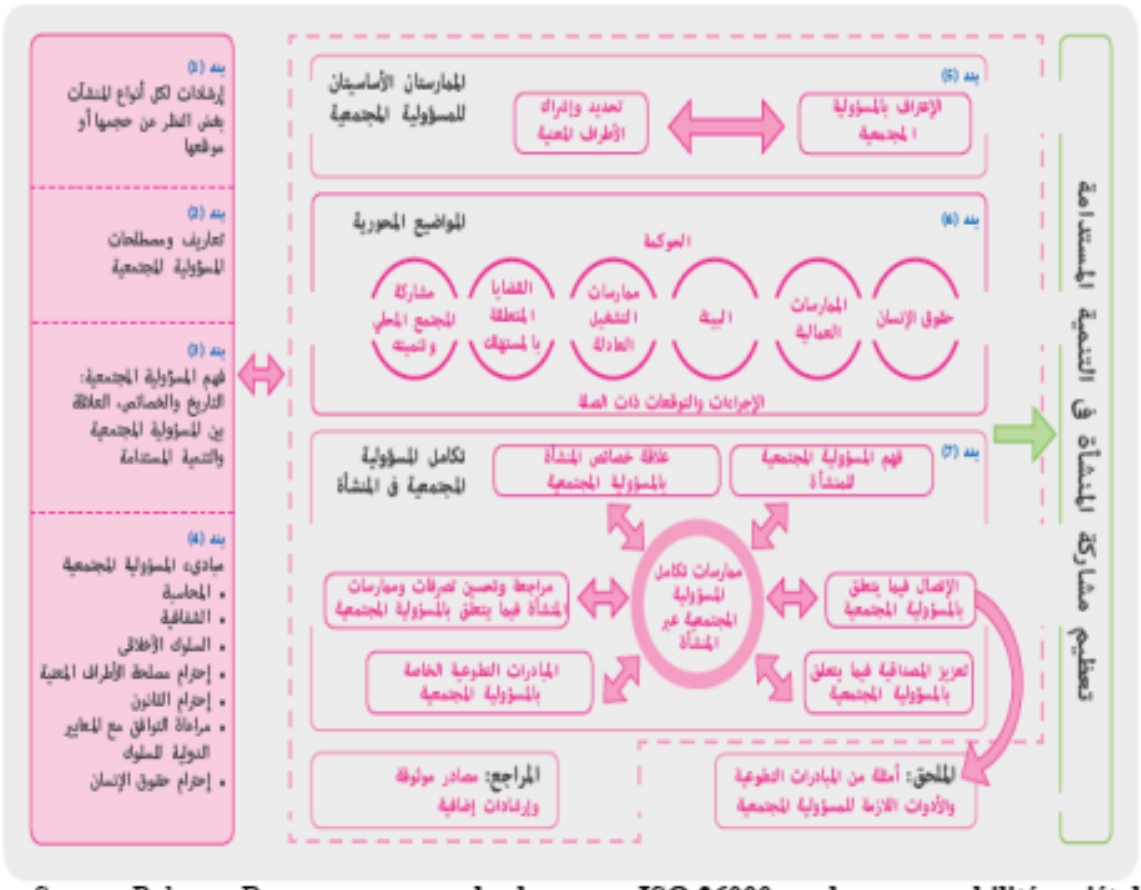

Source: Rebecca Bowens, **comprendre la norme ISO 26000 sur la responsabilité sociétale ainsi que ses liens avec d'autres normes et les possi bilités d'évaluation parallèles,** SGS SA 2011, p 06.

حيث بنود هذا النموذج يمكن شرحها في الجدول التالي:

جدول رقم 01: هيكل مواصفات ايزو 26000

البند	الهدف منه	شرح محتوى البند
البند (1)	المجال	تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، ويحدد القيود أو الاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشاديا لجميع أنواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو موقعها.
البند (2)	التعريفات	يحدد هذا البند معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة، وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحا، أهمها مصطلحا: المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) و أصحاب المصلحة (stakeholder).

البند (3)	فهم المسؤولية الاجتماعية	يشرح هذا البند بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية و يوضح أهم خصائصها.
البند(4)	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	حددت المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي: القابلية للمساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.
البند(5)	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية و التعرف على اصحاب المصلحة و التفاعل معهم	يتناول هذا البند اعتراف المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، و تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية.
البند(6)	دليل الموضوعات الرئيسة للمسؤولية الاجتماعية	و هو أهم البنود في المواصفة، و فيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية و الواجب تبنيها من قبل المؤسسات وهي: الحوكمة المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمال، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمؤسسات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.
البند(7)	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	يقدم هذا البند دليلا حول وضع المسؤولية المجتمعية في حيز الممارسة داخل المؤسسة الاقتصادية، ويشمل ذلك دليلا ارشاديا حول فهم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة تكامل المسؤولية المجتمعية عبر المؤسسة، الاتصالات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، تطوير الاداء وتقويم المبادرات التطوعية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية.

المصدر : غلاب فاتح ،إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتواه ،جامعة سطيف 1، 2017،

ولتبين التداخل بين فئات مبادرة الإبلاغ العالمية(GRI) والموضوعات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية المحددة في ايزو26000يوضح التآزر والترابط بين الموضوعات التي يتم تناولها من قبل البرنامجين:

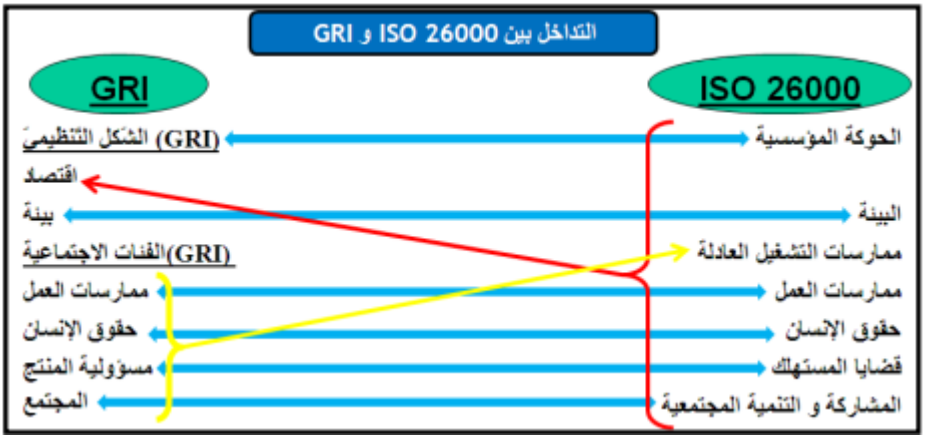

المصدر : غلاب فاتح ،إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتواه ،جامعة سطيف 1، 2017،ص 136

من خلال تتبعنا لنماذج الإفصاح عن التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية يلاحظ هناك عدة نماذج في هذا المجال جميعها عبارة عن محاولات للوصول إلى إفصاح شامل لما تقوم به المؤسسات الاقتصادية سواء كان أنشطة اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

ثانيا : مبادرة التقارير العالمية GRI

و يعرف على انه يمثل تقارير التنمية المستدامة تعبر عن ممارسة عمليات القياس والإفصاح عن التنمية المستدامة،وأن تكون المؤسسة مسئولة أمام الأطراف ذات المصلحة الداخليين والخارجيين للأداء التنظيمي نحو هدف التنمية المستدامة.[1]

أنشئت مبادرة الإبلاغ العالمية GRIفي عام1997بناء على مبادرة من ائتلاف الاقتصاديات المسئولة بيئياCERESفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة ،PNUEبالمبادرة المذكورة تجمع الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات والجمعيات التجارية، و ممثلي أصحاب المصلحة الآخرين، وتعرف المبادرة المذكورة كمبادرة دولية طويلة الأجل، والتي تهدف إلى تطوير ونشر المبادئ التوجيهية للإبلاغ الطوعي عن التنمية المستدامة من خلال المؤسسات التي ترغب في معالجة الأبعاد البيئية والأنشطة الاجتماعية ومنتجاتها وخدماتها. والمبادرة المذكورة ترغب في زيادة تأثير تقارير الاستدامة في التقارير المالية للمؤسسات، حيث أن تأميم المبادئ التوجيهية يهدف إلى التحسين المستمر مما يعكس الأبعاد الثلاثة للاستدامة أو البيئية والاقتصادية والاجتماعية. منذ عام1997م ومبادرة الإبلاغ العالمية تعمل على تطوير إطار مشترك للتبليغ عن الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة.

- **الجوانب الاقتصادية**
- **الجوانب البيئية.**
- **الجوانب الاجتماعية**[1]

[1]- https://www.globalreporting.org/.../Starting-Points-2-G3.1.pdf. **Retrieved on** : 13.05.2012

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة العالمية للتقرير GRIهي أكثر الأطر العالمية للتقرير استخداماً لتقويم الأداء بالنسبة لمعايير حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى معايير مواطنة المؤسسات، ومبادرة التقرير العالمية هي عملية يشترك فيها أصحاب مصلحة متعددون، وتتلخص رسالتها في أن تجعل من الإفصاح الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ممارسة روتينية تستجيب لأعلى مواصفات الصرامة والمصداقية والوضوح والقابلية للمقارنة شأنه فيذلك شأن التقارير المالية المعروفة2.

وعموما يشتمل نموذج GRIعلى 97مؤشراً في المجموع، 50من بينها مؤشرات أساسية و 47مؤشرات إضافية، وتعتبر المؤشرات الأساسية هامة بالنسبة لمعظم المؤسسات وكذا مختلف فئات أصحاب المصالح حيث الهدف الأساسي GRIحسب وجهة نظرنا يتمثل في:

1- تحديد المستوى وتقييم الأداء الخاص بالاستدامة المتعلقة بالقوانين والمعايير والقواعد.

2- تحمل المسئولية أمام الأطراف المعنية الداخلية والخارجية.

3- استعراض كيفية تأثير المؤسسة الاقتصادية إيجابياً وسلبياً، ومقارنة الأداء الداخلي مع أداء المؤسسات الأخرى.

تتوفر المبادئ التوجيهية G4 الصادرة في 2013 على إرشادات حول كيفية عرض الإفصاحات الخاصة بالاستدامة في أشكال مختلفة من التقارير سواء كانت تقارير منفردة عن الاستدامة، أو تقارير متكاملة، أو تقارير سنوية، أو تقارير تناقش منشورة معايير دولية معينة أو تقارير منشورة على شبكة الإنترنت، وتعد الفكرة الناشئة التي تقضي بالتكامل بين المعلومات الإستراتيجية المتعلقة بالاستدامة مع غيرها من المعلومات المالية الجوهرية تطوراً هاماً وإيجابيا ، إن الاستدامة أمّر محوري في التغيير الذي ستمّر فيه المؤسسات و الأسواق والمجتمع وستزداد أهميتها في هذا الصدد، لذا يجب أن تكون معلومات الاستدامة ذات الصلة أو الجوهرية بالنسبة لآفاق القيمة الخاصة بالمؤسسة، موجودة في لب تقارير

[1] -Emmanuelle champion et corinne gendron, **Chantier responsabilite sociale corporative document synthese enappui a la reflexion du chantier rse**, Chaire économie et humanisme, Septembre 2003, p 1

[2]Observatoire sur la responsabilité sociétale des entreprises (ORSE), **Analyse comparative d'indicateurs de développement durable**, **Op.cit**, P 109

متكاملة.

حيث هناك ثلاث أنواع من الافصاحات المتضمنة في مبادرة التقرير العالمية:[1]

- ✓ **الإستراتيجية والملامح التنظيمية.**
- ✓ **مدخل الإدارة.**
- ✓ **مؤشرات الأداء.**

1- بعض النماذج العالمية :

4-1- النموذج الايطالي:

تعود تجربة إيطاليا مع وضع نموذج خاص بانتهاج المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى سنة 2003 حيث التزمت الحكومة الإيطالية بتطبيق مبادرة الاتفاق العالمي من جهة والمصادقة على مبادئ المنظمة الدولية للعمل وفي سنة 2004 ،قامت الحكومة الإيطالية بوضع OCDE". واحترام مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي قانون خاص بالجائزة الإيطالية لأحسن تقرير اجتماعي" والذي أطلق عليه تسميةOSCAR BILAN.

كما قامت الحكومة الإيطالية سنة 2005 بالقيام بحملة دعائية كبيرة تحث فيها الشركات الإيطالية على"انتهاج أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات .

أما لب التجربة الإيطالية فيما يتعلق بالنموذج الخاص فيكمن في قيام الهيئة المختصة على إدارة شؤون المواصفات القياسية RINA بإنشاء معيار يسمى BEST وهو بمثابة نموذج إدارة مندمج "تبرهن من خلاله الشركات الإيطالية على تصرفها المجتمعية اتجاه كل أصحاب المصالح.

يقوم هذا المعيار على إمكانية حصول الشركات الإيطالية التي تطبقه على شهادة واحدة تشمل فيآن 18001 SA.و OHSAS 8000 واحد أربع شهادات وهي الإيزو 9001 وإيزو14001 .

[1]- أنظر إلى الموقع الرسمي لمبادرة الابلاغ العالميةhttps:// www.globalreporting.org.GRI

إن الأساس الذي جعل من RINA بوضع هذا المعيار هو حث الشركات الإيطالية على مواكبة كل التطورات والتغيرات العالمية التي يشهدها عالم المعايير والمواصفات القياسية ويمثل الشكل الموالي النموذج BEST

الشكل رقم نموذج BEST

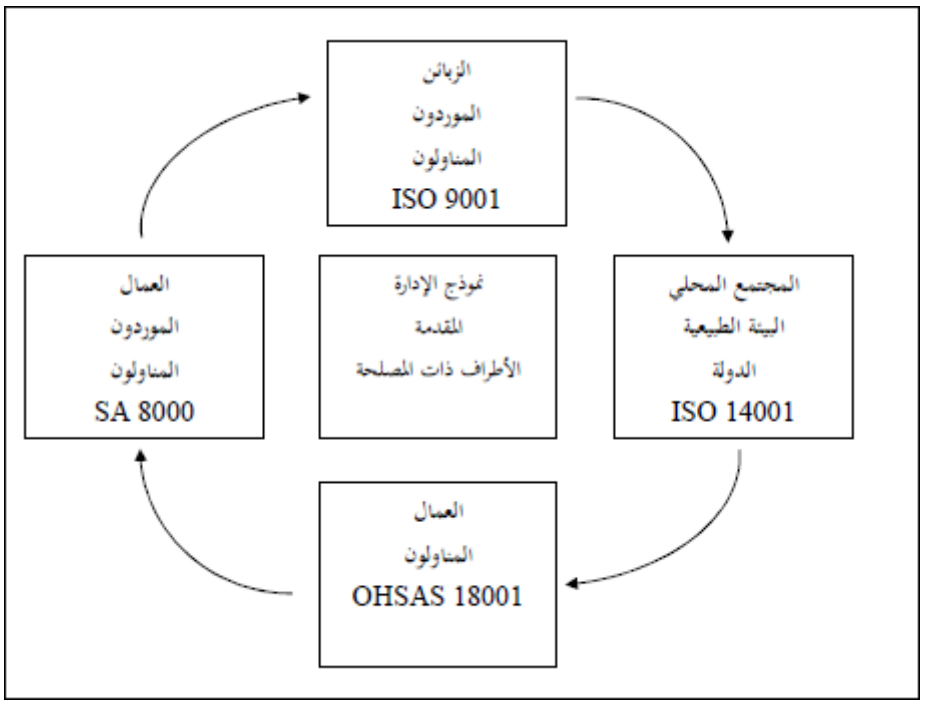

بالإضافة إلى النموذج BEST تطوير تجربة رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات وأطلق عليها اسم مشروع Q–RES لقد أشرف الأستاذ لورانزو ساكوني LORENZO SACCONI من جامعة طورينو بمساهمة مركز الأخلاقيات القانونية والاقتصاد THIES LAW AND ECONMICS يهدف هذا المشروع إلى رفع درجة التحسيس والتعمق في فهم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كما أن الغاية منه هو ترقية رؤية الشركات الإيطالية لعلاقاتها اجتماعية مع أصحاب المصالح بواسطة وضع نموذج جديد للمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية لهذه الشركات بغرض مساعدتهم على تحسين سمعتهم.

ويقوم مشروع Q–RES على نظام للإدارة يرتكز على جملة من الأدوات تسمح بضبط العلاقة بين الشركات التي ترغب في تبنيه مع أصحاب المصالح، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- الرؤية الأخلاقية للأعمال.

- ميثاق للأخلاق.
- التكوين والتدريس في مجال أخلاقيات الأعمال.
- نظام للإدارة والرقابة.
- الإفصاح الأخلاقي والاجتماعي.
- التدقيق الخارجي.

وتكمن ميزة مشروع Q–RES في تكامل كل هذه الأدوات مما يعطي ثقة أكبر لأصحاب المصالح في الشركات التي تطبقه.

المبحث الثاني : ماهية الاقتصاد الدائري

ظهر مصطلح الاقتصاد الدائري سنة 1989 مع ظهور كتاب بعنوان اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة "الصادر عن مطبعة جامعة جونز هوبكنز الأميركية، لمؤلفيه ديفيد بيرس وآر .كيري تيرمز .يبين هذا الكتاب العلاقة بين الاقتصاد والموارد الطبيعية والبيئة ، و طبيعة التكامل بين النظام البيئي والاقتصادي وأهم ظواهر الانحراف في النظام البيئي وأثارها الاقتصادية .ويميز المؤلفان فيه بين ما يسمى الاقتصاد الخطي، حيث يكون استهلاك الموارد مفتوحاً، حيث يسعى لإعادة بناء رأس المال، سواء كان ماليا، تصنيعيا، بشريا، اجتماعيا أو طبيعيا، وتحسين عوائد الموارد من خلال تدوير المنتجات والمكونات والخامات المستخدمة في جميع الأوقات بما يضمن تعزيز التدفق المستمر للمواد التقنية والبيولوجية[1].

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد الدائري لتجسيد الاستدامة

أولا : مفهوم الاقتصاد الدائري

يُعدّ المعماري والبيئي السويسري " والتر ستاهيل " من الأوائل الذين طورّوا وتكلموا على الاقتصاد الدائري ، بحيث وصفه أو بالأحرى سمّاه بنظام " من المهد إلى المهد ." وبشكل عام، يمكن تعريف " الاقتصاد الدائري " على أنه :

الاقتصاد الدائري: هو عبارة عن نظام صناعي جديد قائم على إنشاء دورات للإنتاج والاستهلاك في حلقات متواصلة وغير متقطعة، مع التقليل قدر الإمكان من استخدام الموارد والطاقات غير المتجددة وإحلالها بالموارد والطاقات المتجددة.

الاقتصاد الدائري: هو ذلك النموذج الاقتصادي الجديد الذي يقوم على استبعاد مفهوم نهاية حياة المنتوجات، مع الارتكاز على استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة والمواد والخامات التي لا تحوز على عناصر سامة أو ضارّة للكائنات الحيّة أو الطبيعة.

الاقتصاد الدائري: هو نظام تجديدي لكل من عمليتي الاستهلاك الإنتاج ، يهدف إلى الحفاظ على معدلات استخراج الموارد ومعدلات توليد النفايات والانبعاثات تحت القيّم البيئيّة المناسبة والمقبولة للكوكب، من خلال إغلاق النظام التبادلي :اقتصاد- بيئة، تقليل حجمه والحفاظ على قيمة الموارد لأطول فترة ممكنة داخله، مع الاهتمام بشكل أساس ي بكل من التصميم البيئي والتعليم.

إذن بصفة عامة، يمكننا القول أن الاقتصاد الدائري هو مفهوم اقتصادي جديد ينتقل بنا من النموذج الخطي إلى النموذج الحلقي أو الدائري قصد تحقيق هدف " صفر نفايات" ، كما أنه يتناغم مع أبعاد

[1]-

وأهداف التنمية المستدامة، وهو يستهدف إنتاج السلع والخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار الحد من استهلاك وإهدار المواد الخام، المياه ومصادر الطاقة المتعددة.

ثانيا : مبادئ الاقتصاد الدائري

يقوم الاقتصاد الدائري على عدة مبادئ ، نذكر منها :

- **النفايات مغذيات** : لا وجود للنفايات ، فالمكونات البيولوجية والتقنية تم تصميمها عن قصد كي تدخل ضمن دورة المواد.
- **التنوع قوة** : فالمنتجات و المواد و الأنظمة المتنوعة مع مزيد من الصلات و المقاييس ، تكون أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية من التي يتم بناؤها لمجرد الكفاءة.
- **التفكير المنظومي** : النظر للأشياء على أنها تؤثر بعضها البعض في إطار كل متكامل ، واعتبار العناصر مناسبة في إطار سياقات البنية التحتية ، البيئة والمجتمع.
- **الأسعار و آليات التغذية المرتدة الأخرى يجب أن تعكس التكلفة الحقيقية** : في الاقتصاد الدائري تعمل الأسعار كوسائل ، وبالتالي يجب أن تعكس التكاليف الكاملة من اجل أن تكون فعالة بما فيها العوامل الخارجية السلبية .

ثالثا : سمات مزايا و فوائد الاقتصاد الدائري

1-سمات الاقتصاد الدائري: يتمتع الاقتصاد الدائري بالسمات التالية:

- تصميم النفايات .
- تعزيز القدرة على التكيف من خلال التنوع في العمليات والأنشطة.
- الاتجاه نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- التفكير في النظم البيئية.
- وعلى اعتبار أن الاقتصاد الدائري يهدف إلى الحفاظ على المنتجات و المكونات و المواد بأعلى فائدة وقيمة في جميع الأوقات، وذلك بناءً على ما يلي :
- المحافظة على رأس المال الطبيعي وتعزيزه عن طريق التحكم في المخزونات المحدودة، وموازنة تدفقات الموارد المتجددة .

- تحسين عائد الموارد عن طريق تدوير المنتجات و المكونات والموارد بأعلى فائدة.
- فعالية النظم من خلال الكشف عن العوامل الخارجية السلبية.

2--فوائد الاقتصاد الدائري:

للاقتصاد الدائري عدة فوائد من أهمها :

- دعم استخدام المواد الطبيعية و الطاقوية المتجددة ، والتي تضمن و تعظم القيمة الاقتصادية للموارد الأولية حتى يمكن إعادة استعمالها في إنتاج منتجات عالية الجودة.
- يحفز الابتكار من خلال إعادة التفكير في المنتجات والعمليات و سلاسل القيمة ونماذج الأعمال وتقديم الخدمات والجوانب الثقافية .
- تطوير منتجات جديدة بحيث توفر :كفاءة الموارد و الطاقة ، تخفيض التلوث والنفايات ، تقديم منتجات قوية و سهلة التصليح ، وذات مكونات معروفة نموذجية وقابلة للتدوير .

المطلب الثاني : الاقتصاد الدائري(الأهداف،الأهمية،معوقات التطبيق)

1-أهداف الاقتصاد الدائري[1] :

يهدف الاقتصاد الدائري إلى مواجهة التحدي وهو تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك مع المحافظة قدر الإمكان على الموارد، فالاقتصاد الدائري يتمحور حول أربعة برامج رئيسية وهي:

- حماية الموارد.
- الإنتاج المستدام.
- عقلنة الاستهلاك.
- خلق القيمة من خلال التحويل وإعادة التدوير.

لا يهدف هذا النهج الدائري إلى خلق ديناميكية جديدة وحسب وإنما يعزز ثقافة التعايش مع الأنظمة الايكولوجية الصناعية والتعاون مع المجتمعات.

2- أهمية الاقتصاد الدائري :[1]

[1] - . مجدي سعيد، مرجع سبق ذكره.

إن الاقتصاد الدائري له أهمية كبرى في استعادة المادة الخام للبدا في عملية تصنيع أخرى و عليه تكمن أهمية الاقتصاد الدائري في :

أولا: من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري : يسود العالم النظام الاقتصادي المعتمد على الإنتاج و الاستهلاك و من ثم استبعاد المواد المستهلكة كمخلفات، فالاقتصاد الخطي يتعامل مع المواد الخام و من ثم تصنيعها كمنتج و تنتهي دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفايات مهملة ، حيث يكون استهلاك الموارد مفتوحا.

أما في الآونة الأخيرة ظهر نظام جديد يقوم على الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الدائري ، و الذي يهتم بالاستجابة المباشرة للقضايا المتعلقة بندرة الموارد و ضرورة تقليل النفايات، و أيضا الاهتمام ببناء سلاسل التوريد لزيادة معدل إعادة التدوير، إعادة الاستخدام و إعادة التصنيع ليستفاد منها أكثر من مرة

و يعتبر الاقتصاد الدائري كنموذج اقتصادي جديد يهتم بتغيير كل أساليب الإنتاج و أنماط الاستهلاك غير المستدامة

ثانيا الاقتصاد الدائري من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد خدماتي : من المتوقع أن نشهد ظهور نوع من مختلف المستهلكين الذين يهتمون بنموذج مبتكر من أنواع الملكية، و هي ملكية الخدمات بدلا من الملكية الفردية للسلعة أو المنتج، و يحمل تبني هذا النوع من الأعمال فرصا كبيرة،منها : حفظ المواد الخام عن طريق نقل الملكية من المستهلك إلى المنتج، كما يعتبر حلا لمجابهة عدد من التحديات من قضية تغير المناخ،و ندرة الموارد و ينقل الاقتصاد إلى أعلي قيمة و فائدة في جميع الأوقات، و ذلك من خلال تغيير و إعادة تنظيم الإنتاج و الاستهلاك حول أربعة عناصر رئيسية و هي : إعادة تصميم سلاسل التوريد ، الابتكار ، التغيير في سلوك المستهلكين و السياسات و التنظيمات التي تمكن من التغييرات .

ثالثا الحد من البصمة البيئية : من المتوقع ان يساهم تطبيق معايير الاقتصاد الدائري في تقليل البصمة البيئية، من خلال خفض النفايات المتراكمة ، خفض نسب تلوث الهواء و حل استراتيجي لمجابهة تغير المناخ ، كما يساهم في تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات الإنتاج الصناعي لتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات صالحة للاستعمال،و أيضا تساهم في فكرة شراء الخدمة بدلا من المنتج في الحد الكبير من النفايات.

3- **معوقات تطبيق الاقتصاد الدائري :** تعددت المعوقات و المشاكل في تطبيق هذا النموذج من خلال

المعوقات	المؤشرات
	• القصور في وعي واهتمام العلماء

[1]- د شامية بن عباس الاقتصاد الدائري : نظام بيئي صناعي جديد لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات – خنشلة 2019

المعوقات الثقافية	• تردد المؤسسات في تطبيق الاقتصاد الدائري (الثقافة المترددة)
	• العمل بأسلوب النظام الخطي.
	• استعداد محدود للمشاركة في سلسلة القيمة أو الاقتصاد الدائري.
المعوقات التشريعية	• ور عرقلة القوانين و اللوائح
	• القصور في وجود إجماع عالمي حول حتمية الاقتصاد الدائري.
	• التدابير و الإجراءات الدائرية المحدودة
المعوقات التسويقية	• انخفاض أسعار المواد الخام
	• تكاليف استثمارية عالية مقدما.
	• تمويل محدود لنماذج الأعمال الدائرية.
	• عدم وجود معايير محددة للتطبيق
	• انخفاض الجدوى الاقتصادية للنماذج الأعمال الدائرية.
المعوقات التكنولوجية	• نقص وقصور في البيانات
	• التصميم الدائري المحدود
	• ضعف القدرة علي تقديم منتجات عالية الجودة معاد تصنيعها.

المصدر :موقع انترنت مفهوم الاقتصاد الدائري –المرسال -13 ابريل 2020

المطلب الثالث : دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة

أولا: متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري[1] :

[1]- مجلة REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES متطلبات التحول من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري لحماية البيئة فاطمة الزهراء قندوز – جامعة عمان -2018.

إن النموذج الخطي(إنتاج، استهلاك، رمي)يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية و لذلك نحتاج إلى التحول نحو اقتصاد مختلف، حيث نستهلك بطريقة رشيدة، أين المنتجات تتمتع بفترة صلاحية أطول، و أين يتم تحويل النفايات إلى موارد جديدة.

هذا الاقتصاد يهدف إلى تغيير ممارسات و أسلوب حياتنا بابتكار طرق جديدة للإنتاج و الاستهلاك و استغلال النفايات .وهناك حاجة ملحة إلى البحث والابتكار على كافة الأصعدة :الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والتجارية .ويحتاج علماء الاقتصاد والبيئية إلى تقييم الآثار البيئية، وتكاليف وفوائد المنتجات . ولا بد من أن يصبح مفهوم تصميم المنتجات لإعادة استخدامها مجددا قاعدة تمكننا من الاستفادة من نظم الوحدات والمكونات القياسية .و يتمثل التحدي الرئيسي في إعلام و تحسيس المواطنين، الإدارات، الشركات و الجهات الفاعلة بهذا النظام الجديد.

وتندرج أعمال التحول إلى الاقتصاد الدائري ضمن ثلاث مجالات **:الإنتاج الأمثل، الاستهلاك الأمثل، الاستغلال الأمثل للنفايات.**

1-3- الطريقة المثلى للإنتاج:

إن أسلوب الإنتاج في الاقتصاد الدائري و أهدافه تختلف عن الأسلوب المتعامل به في الاقتصاد الحالي أو ما يسمى بالاقتصاد الخطي، و يرتكز هذا الأسلوب الجديد على ما يلي:

- دمج المواد الجديدة الناتجة من إعادة التدوير في عملية الإنتاج مع ضمان جودة السلع و سلامة المواطن، و كمثال على ذلك استعمال مادة البلاستيك المعاد تدويرها في إنتاج مواد التغليف، البناء، السيارات و المعدات الالكترونية و الكهربائية.
- استبدال المواد الخطرة والضارة بالبيئة ببدائل أقل خطورة كلما أمكن ذلك كما أن الاختيار الصحيح للمواد يمكن أن يزيد من فرص إعادة التدوير.
- تكوين اليد العاملة و تحويلها من النشاطات المستهلكة للموارد الطبيعية إلى تلك التي تساهم في اقتصاد هذه الموارد.
- دعم الاستثمار الإنتاجي و دعم تمويلها من أجل تحسين القدرة التنافسية لكل نشاط يعمل على استبدال الموارد المتجددة بالمواد الخام الناتجة من إعادة التدوير.
- ترقية و تطوير أساليب الإبداع التكنولوجي أو ما يسمى بالتكنولوجيا النظيفة و الاقتصادية بالاعتماد على تقنيات تسمح باقتصاد المواد و الوسائل التقليص من المصدر.
- إنتاج سلع تتميز بالديمومة أي لا تتلف بعد مدة قصيرة من استعمالها حتى نخفض من كمية النفايات،
- إنتاج سلع سهلة التفكيك و التصليح و الاسترجاع من جهة و ذات مواد أولية قابلة للتدوير من جهة أخرى.

- تشجيع الاستثمار في مجال التدوير و إنتاج مواد أولية(مثل الزجاج و الورق)تعوض الموارد الطبيعية.
- فرض ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة مثل التعدين، البناء، التصنيع، و تخفيضها على أنشطة الصيانة، إعادة الاستخدام، والإصلاح، وإعادة التصنيع.
- كل منتج يتحمل مسؤولية منتوجه طوال حياة هذا الأخير بمعنى مسؤولية معالجته بعد الاستعمال، حيث أن المنتج يقيم منتوجه بالنظر إلى دورة حياته و منه الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الخاصة بتدويرها .حيث عرفت منظمة O.C.D.Eالمسؤولية الموسعة للمنتجين أنها" عبارة عن أداة للسياسة البيئية توسع و تمدد الالتزامات المادية والمالية للمنتجين اتجاه المنتوج حتى نهاية دورة حيات(O.C.D.E, 2001
- العمل على خفض استعمال الطاقة.
- الفرض على المنتجين إدخال حد أدنى من المواد الناتجة عن عملية التدوير في كل منتوج.
- تشجيع عملية تأجير المنتجات و بذلك يبقى المنتج مالك للمنتوج، حيث أن عملية التأجبر تسمح بمراقبة المنتوج خلال فترة حياته و إعادة استخدامه من جديد.
- تقديم خدمات ما بعد البيع من قبل المنتج طوال فترة حياة المنتج.

1-2- الطريقة المثلى للاستهلاك:

يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الدائري أن يحصل المستهلكون على منتجات آمنة وقوية ومصممة بحيث يكون لها أقل تأثير بيئي سلبي ممكن .هذا التركيز على التصميم البيئي للمنتجات يمثل هدفا بيئيا و وسيلة تنافسية للصناعة.

و تتمثل المعايير و الإجراءات التي تحقق الطريقة المثلى للاستهلاك فيما يلي:

- تعزيز محاربة التبذير الغذائي من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:

- الاستهلاك العقلاني لمختلف المنتجات.
- إعادة النظر في تواريخ نهاية الصلاحية لجميع المواد الغذائية و التي عادة ما تكون بعيدة عن التاريخ الفعلي لنهاية الصلاحية.
- التبرع بالسلع الفائضة إلى الجمعيات الخيرية و المنظمات الاجتماعية.

- تصليح و إعادة استخدام المنتجات المعطلة خاصة منها الكهرمنزلية و الالكترونية.
- توفير قطع الغيار اللازمة لتصليح جميع أنواع المنتجات و بأسعار محفزة لتشجيع المستهلكين على استرجاع و تصليح معداتهم.
- تطوير برامج تعليمية متعلقة بمحاربة التبذير خاصة التبذير الغذائي للتوعية المبكرة عند الأطفال.

- محاربة الإشهار الذي يحث على الاستهلاك المفرط للسلع و التخلص المبكر منها.
- تمديد الضمان القانوني لمطابقة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المنزلية للمعايير الدولية بهدف استغلال أطول للمنتجات و تخفيض كمية النفايات.
- رفع الضرائب المفروضة على استهلاك الموارد غير المتجددة.تنظيم المخازن بحيث لا تترك المواد المخزنة لمدة طويلة حتى تفسد.

- شكل رقم 01 : الانتقال من الاقتصاد الدائري إلى الاقتصاد الخطي

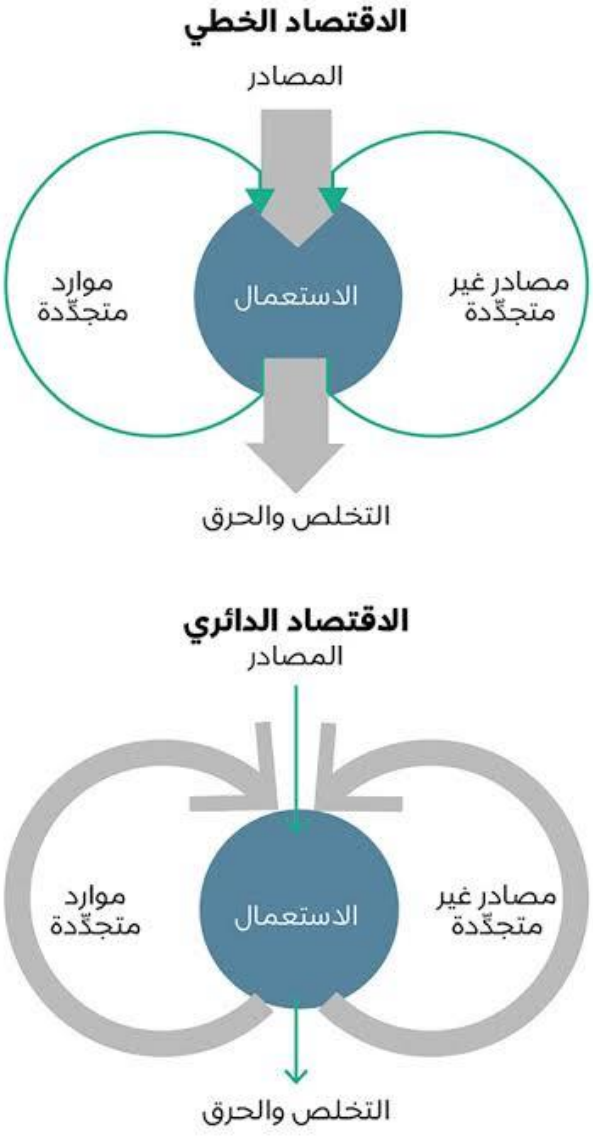

المصدر : إعداد الطالبين 2020

ثانيا : خصائص الاقتصاد الدائري :[1]

يتمتع الاقتصاد الدائري بالخصائص التالية :

- تصميم النفايات .
- تعزيز القدرة على التكيف من خلال التنوع في العمليات والأنشطة.
- الاتجاه نحو مصادر الطاقة المتجددة.
- التفكير في النظم البيئية.
- وعلى اعتبار أن الاقتصاد الدائري يهدف إلى الحفاظ على المنتجات و المكونات و المواد بأعلى فائدة وقيمة في جميع الأوقات، وذلك بناءً على ما يلي :
- المحافظة على رأس المال الطبيعي وتعزيزه عن طريق التحكم في المخزونات المحدودة، وموازنة تدفقات الموارد المتجددة .
- تحسين عائد الموارد عن طريق تدوير المنتجات و المكونات والموارد بأعلى فائدة.
- فعالية النظم من خلال الكشف عن العوامل الخارجية السلبية.

وترتكز الاستدامة في الاقتصاد الدائري علي ثلاث معايير هم:

أ- قاعدة المدخلات :تشير إلي كيفية استغلال الم وارد المتجددة وغير المتجددة بما في ذلك التطوير التكنولوجي.

ب- قاعدة العمليات أو التشغيل :ترتكز علي أن تحسين الكفاءة له الأولوية علي القدرة.

ت- قاعدة المخرجات :تشير إلي أهمية التوازن بين حجم النفايات وحدود الاستيعاب في البيئة.

ثالثا: إعادة التدوير لتحقيق التنمية المستدامة

كانت عملية إعادة التدوير المباشرة لسنوات عديدة عن طريق منتجي مواد المخلفات(الخردة)وهو الشكل الأساسي لإعادة التدوير، ولكن مع بداية التسعينات من القرن العشرين ومع بروز الاقتصاد الدائري كفرع جديد لعلم الاقتصاد بدأ على إعادة التدوير غير المباشر أي تصنيع مواد المخلفات لإنتاج منتجات

[1]- مجلة الاقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية د .بسام سمير الرميدي مصر -2016.

أخرى تعتمد على المادة الخام نفسها مثل إعادة تدوير الزجاج والورق والبلاستيك والألمنيوم وغيرها من المواد التي يتم الآن إعادة تدويرها.

حيث يعتبر إعادة تدوير النفايات أحد الأركان الأربعة التي تقوم عليها عملية إدارة النفايات أو ما يعرف بالقاعدة الذهبية 4 R التي تعني ما يلي[1]

- التقليل والمقصود هنا هو تقليل المواد الخام المستخدمة، وبالتالي تقليل النفايات ويتم ذلك إما باستخدام مواد خام أقل أو باستخدام مواد خام تنتج مخلفات أقل أو عن طريق الحد من المواد المستخدمة في عمليات التعبئة والتغليف، مثل البلاستيك ،الورق والمعادن.
- إعادة استخدام النفايات وهذا يعني مثلا إعادة استخدام البلاستيك للمياه المعدنية بعد تعقيمها يؤدي إلى تقليل حجم المخلفات.
- إعادة التدوير والمقصود بها إعادة استخدام النفايات لإنتاج منتجات أخرى اقل جودة من المنتج الأصلي.
- الاسترجاع الحراري وتستخدم تكنولوجية لاسترجاع الحراري في الكثير من الدول عن طريق حرق هذه النفايات تحت ظروف تشغيل معينة أي تحت درجة حرارة معينة وذلك بالتحكم في الانبعاثات ومدى مطابقتها للقوانين البيئية.وهذه الطريقة تؤدي إلى التخلص بنسبة 27%من المواد الصلبة وتحويلها إلى طاقة حرارية يمكن استغلالها في العمليات الصناعية أو توليد البخار أو الطاقة الكهربائية.
- يخلق هذا النظام فرص عمل جديدة من خلال مهام الجمع الفرز والمعالجة والتدوير وبيع المنتجات الناتجة عنها بالإضافة إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية مثل (المعادن، الورق، الزجاج...الخ)وبالتالي تؤدي إلى تعزيز القطاع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة التنموية.
- تشير دراسة اقتصادية صادرة عن جامعة الدول العربية عام 2012 م، إلى أن حجم خسائر الدول العربية بسبب تجاهلها إعادة تدوير النفايات بنحو 5مليارات دولار أمريكي سنويا، وأن كميتها تبلغ نحو 89.6 مليون طن سنويا، وتكفي لتصنيع نحو 14.3 مليون طن من ورق بقيمة 2145 مليون دولار، وإنتاج 1.8 مليون طن حديد بقيمة 135 مليون دولار إلى حوالي 75 ألف طن من البلاستيك قيمتها 1.4 مليار دولار وكذلك نحو 202 مليون طن قماش.
- وتوضح الدراسة الآنفة الذكر أن الخسائر العربية لا تقتصر على قيمة المنتجات التي يمكن عليها من عمليات إعادة التدوير وإنما تمتد إلى الكلفة الباهظة التي تدفعها الدول العربية للتخلص من المخلفات ومعالجة الأضرار الناتجة عنها، حيث تنفق الدول العربية على ذلك نحو 2.5 مليار دولار سنويا.

[1]- . احمد جلال، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة**،) 8700 (،المملكة العربية السعودية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، ، ص87

- في هذا الإطار قالت لورا توك، نائبة رئيس البنك الدولي للتنمية المستدامة " إن سوء إدارة النفايات يلحق الضرر بصحة الإنسان والبيئة المحلية، في حين انه يزيد من التحدي المناخي ... لسوء الحظ، غالبا ما يتأثر أفقر الناس في المجتمع سلبا بعدم كفاءة إدارة النفايات، ويجب ألا يكون هذا هو الحال، يجب استخدام موردنا ثم إعادة استخدامها بشكل مستمر كي لا ينتهي بها المطاف في مدافن النفايات. [1] "
- وتشير إلى أن النظم الجيدة لإدارة النفايات ضرورية لبناء اقتصاد دائري، حيث يتم تصميم المنتجات وتحسينها لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير .واعتماد الحكومات الوطنية والمحلية الاقتصاد الدائري سيساعد على تعزيز النمو الاقتصادي الفعال مع الحد من الأثر البيئي.

رابعا : نماذج المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الدائري

1- صحيفة العرب، **الاقتصاد الدائري**، العدد 10460 -2016/11/19 ص 7